كتاب العدد

القول الصريح في كتاب:
"النظرية العربية في علم المصطلح
من خلال جهود علماء المصطلح الحديث"
للدكتور خيري قدري
قراءة وتعليق: الدكتور خالد اليعبودي

القول الصريح في كتاب:
"النظرية العربية في علم المصطلح
من خلال جهود علماء المصطلح الحديث"
للدكتور خيري قدري

قراءة وتعليق: الدكتور خالد اليعبودي

* بيانات تخص الكاتب:

- الدكتور خيري قدري، من مواليد الجيزة سنة 1968، مدرّس بكلية الآداب الإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ثم بكلية الآداب، قطر.

من إصداراته:

- معايير ومصطلحات الجرح والتعديل (خمسة أجزاء) ما بين 2006-2007
- معجم الجرح والتعديل (عربي-انجليزي) 2007
- معجم عبارات المحدثين في نقد المرويات (عربي-انجليزي) 2007
- عبارات ابن سعد النقدية في كتابة الطبقات ومراتبها 2007

* بيانات تخصّ الكتاب:

- الطبعة الأولى، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2008.
- يقع الكتاب في 104 صفحة من الحجم المتوسط.

* الباعث على تأليف الكتاب:

توخّى الكاتب من هذا التصنيف إثبات حقيقة أنّ المادة المتصلة بجهود علماء الحديث في علم المصطلح "أغنى وأقدر على تأسيس نظرية عربية في علم المصطلح".[1]

* محاور الكتاب:

تناول الباحث في المقدمة مفهوما "العلم الضروري" و"العلم النظري" عند المحدّثين، وأبرز أهمية العلم اليقيني النظري عند الأسلاف (ك"الزركشي" و"ابن الصلاح")، وبيّن مقصود المحدّثين من "العلم النظري"، إذ يريدون به: العلم الذي يختصّ بالبحث فيمن يتوفر على أهلية النظر في الأحاديث ورجالها والأسانيد والمتون. من خلاله تُصدر الأحكام على طبيعة الأحاديث المقبولة (بدرجات متعدّدة من المقبولية: صحيحة، حسنة..) أو المردودة بدرجات متعددة من الردّ والرفض (ضعيفة، متروكة..).
وبذلك يتميز هذا العلم عن "العلم الضروري" الذي لا يحتاج فيه المحدّث إلى بذل جهد عقلي في عملية التحصيل، والمقصود هنا: التمحيص بالتأكد من صحة السند.

من بين المصطلحات التي تبرهن – في نظر الباحث- عن وجود هذا "العلم النظري" الذي يمثل ركائز النظرية المصطلحية:

1- خيري قدري، النظرية العربية في علم المصطلح من خلال جهود علماء مصطلح الحديث، - الطبعة الأولى، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2008. ص: 8.

1- هناك مصطلح "الاستدلال" الذي يشكل صلب الدراسة الاصطلاحية عند المحدّثين. ويُراد به "النظر لدراسة المروي، ويشمل السند والمتن، والسند يشمل الرجال أي أنّ العالِم في علم مصطلح الحديث، الذي له أهلية النظر، يبحث في عدالة الراوي وضبطه واتصال السند والمتن ويعرضه على القرآن والسنة الصحيحة والوقائع التاريخية والعقل –المرتبط بالنقل- ويعرض مرويات الراوي على مرويات شيوخه وأقرانه".[2]

2- وهناك مصطلح "الاستقراء" الذي يحتل أيضا مكانة هامة عند المحدّثين، يُراد به في هذا التخصّص المعرفي: التتبّع الحاصل بالدليل النقلي.[3] أي أنّ تتبّع أنواع الحديث من حيث الصحة والضعف يستند إلى أقوال المحدّثين عنها وتقييمهم لها.

3- واستخدم المحدثون أيضا مصطلح "السبر" كوسيلة لمعرفة أحوال الرواة، وضبط مروياتهم من الأحاديث النبوية، وترتيب المصطلحات المصنّفة لأنواع المرويات بحسب تراتبية دقيقة.

4- ويرد مصطلح "قواعد" في نصوص المحدّثين في سياق حديثهم عن قواعد الجرح والتعديل، من جملة هذه القواعد:

- تقديم الجرح على التعديل
- عدم استساغة الجرح إلا مفسّرا
- عدم استساغة كلام المحدثين فيما يرتبط بحديث بعضهم عن البعض الآخر (تزكية أو نقدا).

5- وقد أدرج الباحث ضمن هاته المنظومة الاصطلاحية الدالة على استناد المحدّثين إلى "علم نظري" مصطلح "القوانين"، وقد ارتبط أساسا ب"قوانين الرواية".

6- أضاف الكاتب إلى هذه المجموعة مصطلح "التفسير العلمي"، واستخلصه من ضرورة اشتراط التفسير أو التعليل لقبول الجرح.[4]

تشكّل هاته المصطلحات – في رأي المصنف- البرهان الساطع الذي يثبت أن للمحدّثين "نظرية، وليس جهودا لا ترقى إلى نظرية"[5].

وفي سياق دعوى ارتباط علم الحديث بالمنطق يشير الكاتب إلى أن المنطق لم يلج مجال الحديث إلا مع المتأخرين من المحدّثين (ك: "ابن حجر" في "النخبة") في معالجتهم للتعريفات الاصطلاحية بمصطلحات منطقية، ك: الجنس والفصل.

انتقل الكاتب بعد استخلاص مؤشرات وجود العلم النظري بعلم الحديث إلى التعريف بهذا العلم وتحديد ماهيته انطلاقا ممّا ورد في كتابات "السيوطي" و"علي القارئ"، ونقل تعريف "المناوي" صاحب "اليواقيت والدرر" ل "علم مصطلح الحديث"، ووظيفة هذا العلم المتمثلة في تمييز المقبول من المردود من المرويات المنسوبة إلى الرسول (صلعم).

قدّم الكاتب مؤشرات تدلّ على امتلاك المحدثين لوعي اصطلاحي، تتمثل في: التسمية الموضوعة لنعت هذا العلم (:علم مصطلح الحديث)، ويعرض مرادفات لفظة "مصطلح" بكتابات أهل الحديث، مع الإشارة إلى تمييز "ابن حجر" بين "المفهوم العرفي" و"المفهوم اللغوي"، وإلى تنبيه "ابن الصلاح" المحدّثين من عدم الإفراط في التفرّد الاصطلاحي لما في ذلك من أثر سلبي على الحدّ من الفهم وبعث الحيرة في ذهن المتلقي.

---

[2]- خير الدين قدري، النظرية العربية في علم المصطلح من خلال جهود علماء المصطلح الحديث، الطبعة الأولى، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2008، ص: 8.

[3]- علي القارئ، شرح شرح النخبة، تحقيق محمد هيثم نزار، دار الأرقم، بيروت، 1415 هـ ص : 405.

[4]- خير الدين قدري، نفس المرجع، ص: 34.

[5]- نفس المرجع السابق، ص: 46.

ومن بين التعابير التي استخدمها علماء مصطلح الحديث في سياق وعيهم الاصطلاحي "اصطلاح أهل هذا الفن"، "الألفاظ المصطلح عليها"، "اصطلاحُه منهم"، "مصطلح أهله"، "اصطلاح أهل الحديث على".

يشير الكاتب في هذا الصدد إلى تنبّهه إلى تضمّن لفظة "اصطلاح" لمعنى "منهج المحدّثين في الوضع المصطلحي" ولمعنى "علم المصطلح" الذي يدرس الاصطلاحات العامة والخاصة.

ويستشهد بنص لابن عبد البرّ يعتبره سندا لما ذهب إليه في هذا التخريج الدلالي حين يقول: "باب معرفة المرسل، والمسند، والمنقطع، والمتصل، والموقوف، ومعنى التدليس، قال أبو عمر: هذه أسماء اصطلاحية، وألقاب اتفق الجميع عليها".[6]

إنه الوعي الاصطلاحي الذي مكّن "علي القارئ" من إدراك اختلاف دلالة مصطلح "أنبأني" بين فهم المتقدمين من المحدّثين وفهم المتأخرين منهم.[7] إنه وعي ناتج عن إدراك عميق بالمروي، أي أنّ الوضع المصطلحي عملية لاحقة تأتي بعد نقد الحديث المروي.

وتناول الكاتب بعد ذلك الحديث عن موضوع التأريخ لنقد متون الحديث، فأشار إلى أنّ هذا النقد بدأ مع الرسول (صلعم) ذاته الذي قام بتصحيح المرويات التي رويت عنه، من ذلك استبدال عبارة "ورسولك" ب: "ونبيّك".[8]

كما قامت السيدة عائشة بالاستدراك على مرويات الصحابة، وإن كان استدراكها يندرج ضمن نقد المتن دون نقد السند أو نقد عدالة الرواة.[9]

وقد ولـدَ نقد الحديث المروي بأنواعه المتعددة جملة من المصطلحات تفيد الحُكم النقدي الخاص بالراوي، مثل: حجّة، ثقة، صدوق، لا بأس به، ومصطلحات أخرى تخصّ درجات نسب مقبولية الحديث: صحيح، حسن، ضعيف، موضوع، شاذ، محفوظ، جيد، منقطع، متصل..

وعلى خلاف عادة الكاتب الذي درج على تخصيص فقرات شديدة الاختزال لكل محور من محاور بحثه، فقد خصّص ثلاثة عشر صفحة لعرض طبقات نقاد الحديث والتصانيف التي دوّنوها في هذا الموضوع.

وأشار إلى أنّ نقاد الحديث أحرزوا قصب السبق بثلاثة عقود زمنية قبل ناقد الآثار الأدبية "خلف الأحمر" (ت سنة 180 هـ) في تشبيه عملهم النقدي بنقد الدراهم وتمييز صحيحها من مزيفها. وكان صاحب هذا التشبيه والمقارنة "عمرو بن قيس الملائي" (المتوفى في العقد الرابع بعد المائة للهجرة).

كما يعقد الباحث مقارنة بين نقاد الحديث ونقاد الأدب، ليستنتج أن علماء الحديث "ينطلقون من مادة علمية مدروسة منقودة نقدا توثيقيا وليس من واقع مفترض متخيّل".[10]

وخصص الكاتب فقرات (مختزلة) للتعريف ب"المصطلح" (بالاستناد إلى ما ورد لدى الدارسين المحدثين) ووصله بالاستعمال، وعرَض جزءا من مبادئ انتقاء المصطلحات وتوليدها (كما حدّدها المؤتمرون بندوة "توحيد منهجيات وضع المصطلح العربي" بالرباط سنة 1981).

وفي سبيل البرهنة على وجود وعي مصطلحي ناضج لدى علماء مصطلح الحديث يقرن الكاتب بين إشارة اللساني التونسي "عبد السلام المسدي" إلى أهمية تداول المصطلح وشيوعه في رفع الغموض عن كنهه وحديث "ابن الصلاح" عن عنصر الاستعمال كدليل على قبول الحديث وصحته، في قوله:

"روينا عن أبي سليمان الخطابي رحمه الله أنه قال - بعد حكاية أن الحديث عند أهله ينقسم إلى الأقسام الثلاثة التي قدّمنا ذكرها - : الحسن ما عُرف مخرجه واشتهر رجاله، وقال: وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء".[11]

---

[6]- مجموعة مؤلفين، خمس رسائل في علم الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولى 2002، ص: 65.

[7]- إذ يدل المصطلح على "الإجازة" بكتابات المحدّثين المتأخرين، بينما يدل على "الإخبار" في كتابات أسلافهم. انظر للتوسّع: ابن حجر، شرح شرح النخبة، ص: 662.

[8]- تراجَع التفاصيل في: الخطيب البغدادي، الكفاية، ص: 270.

[9]- الخطيب البغدادي، نفس المصدر، ص: 42.

[10]- خيري قدري، نفس المرجع، ص:47.

[11]- مقدمة ابن الصلاح، طبعة مكتبة المتنبي، مصر، ص: 15.

وممّا تصحّ به المقارنة بين نصوص المحدثين ونصوص الأسلاف في حديثهم عن ارتباط شيوع المصطلح وقبوله بكثرة الاستعمال: نقد "ابن الصلاح" لاستخدام مصطلح "الصحاح" و"الحِسان" في الحكم على مقبولية الحديث قائلا: "فهذا اصطلاح لا يُعرف، وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك"[12].

وقد استشهد الباحث بنصوص أخرى ل"ابن الصلاح" ول"ابن قطلوبغا" ليبرهن على وعي المحدّثين بأنّ الاستعمال شرط في استقرار المصطلح.[13] واستطاع أن يستخلص أرفع العبارات الدالة على شيوع الاستعمال عند "الخطيب"، وهي: "سمعت"، ثم "حدثنا"، ثم "أخبرنا"، ثم "أنبأنا"، تليها "قال لنا"[14].

وأشار الكاتب إلى سياق آخر يستخدم فيه لفظ "الاستعمال"، إذ تدلّ عبارة "الألفاظ المستعملة" على معنى "المصطلح عليها عند المحدّثين".[15] علاوة على أنّ العلائي يميز بين الدلالة اللغوية والدلالة الاستعمالية ويقصد بالمصطلح الأخير: "الدلالة الاصطلاحية الخاصة بأهل مصطلح الحديث".[16]

إنها ذات المرادفة التي أقامها "الخطيب البغدادي" بين عبارتي: "من حيث الاستعمال" و"من حيث الاصطلاح".[17]

في نفس السياق (سياق إثبات الوعي الاصطلاحي لدى علماء مصطلح الحديث) يشير الكاتب إلى تنبّه القاضي عياض إلى وعي المحدّثين المبكّر بالفروقات الدلالية الدقيقة بين مصطلحي "الخبر" و"الحديث" لا سيما لدى "ابن وهب" المصري، بل إن التمييز بين مصطلحي "أخبرنا" و"حدثنا" يجد أصوله الأولى عند "عروة ابن الزبير" وابنه "هشام" و"ابن جريج" و"ابن المبارك" وآخرين ممّن استعملوا الاصطلاح الأول، وعند "مالك ابن أنس" في استعماله للاصطلاح الثاني. كما نبّه الكاتب إلى وعي ابن مهدي بالفروق القائمة بين مصطلحي "ثقة" و"صدوق".[18]

خصص الباحث المبحث الموالي لعرض آليات توليد المصطلح عند المحدّثين، عنونه ب:"الوعي بوسائل وضع المصطلح"، ومن بين الآليات التي رصدها بمكتوبات المحدّثين، هناك: آلية المجاز، وآلية الاشتقاق، وآلية النحت، وآلية التعريب، وآلية التركيب، وأخيرا آلية الاختصار. وقد قدّم بعض الأمثلة من المصطلحات التي تكشف استثمار علماء مصطلح الحديث لهذه الوسائل في التوليد المصطلحي.

وتناول الكاتب في المبحث الذي يلي سلفه: موضوع التصنيف المصطلحي، ووعي المحدّثين بالعلاقات التي تربط بين سائر وحدات المنظومة المصطلحية، الأمر الذي مكّن هؤلاء من تصنيف معاجم مفهومية، ما دفع الباحث إلى الجزم بأنّ "المحدّثين سبقوا الغرب في وضع معاجم للمصطلحات المرتبة بحسب المفاهيم، فمقدمة "ابن الصلاح"، ثم نخبة "ابن حجر" هما معجمان مفهوميان بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح عند المصطلحيين الغربيين".[19]

ويتوصّل الباحث في سياق المقارنة بين المنجز العربي التراثي والمنجز الغربي الحديث والمعاصر إلى مرادفة المصطلح العربي "المراتب الدلالية" لمصطلح "المجالات الدلالية" [أو "الحقول الدلالية" كما عرف في الدراسات الغربية].[20]

---

[12]- ابن الصلاح، نفس المصدر، ص: 18.
يقصد: أنه لا يجوز المرادفة بين مصطلح "الحِسان" ومصطلح "الحَسن"، لأن المصطلح الأول يريد به واضعه (: صاحب "المصابيح") ما أورده "أبو داوود" و"الترمذي" وأشباههما في تصانيفهم، بينما يقصد ب"الصحاح" ما ورد في أحد الصحيحين أو فيهما معا.

[13]- خيري قدري، نفس المرجع، ص ص: 51- 52.

[14]- انظر جملة من هذه الاصطلاحات في: ابن جماعة، "المنهل الروي"، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن، دار الفكر، سوريا، الطبعة الثانية، 1406- 1986، ص: 80.

[15]- نفس المصدر، ص: 65.

[16]- العلائي، جامع التحصيل، تحقيق حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، 1986، ص: 25.

[17]- الخطيب البغدادي، الكفاية، تحقيق محمد عبد الحليم، عبد الرحمن حسن، الطبعة الثانية، دار التراث، مصر، د ت. ص: 58.

[18]- انظر السيوطي، تدريب الراوي، تحقيق: د. عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الثانية، دار التراث، مصر، 1972، ج 344/1.

[19]- خيري قدري، نفس المرجع، ص ص:71-72.

[20]- نفس المرجع السابق، ص: 72.

وقد غالج الكاتب في مبحث "من قواعد التعريف الاصطلاحي" طبيعة "التعريف المصطلحي" في نصوص المحدّثين، واستخرج جملة من الضوابط تقنّن التعاريف لدى هؤلاء، منها:

- عدم اللجوء إلى الدور.[21]
- عدم اللجوء إلى المجاز.[22]
- استبعاد الاشتراك والترادف.[23]
- الحمل على التأسيس أولى من الحمل على التأكيد.[24]
- الحرص على صياغة تعريفات جامعة مانعة.[25]

ومن القواعد الاصطلاحية التي استنبطها الكاتب من كتابات المحدّثين:

- ضرورة ملاحظة مواضع استعمال المصطلح.
- لا مشاحة في الاصطلاح.
- العرف (بمعنى: المعنى الاصطلاحي الخاص) مقدّم على اللغة (بمعنى: المعنى المعجم العام).
- ضرورة توفر المناسبة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي.

واعتنى الكاتب في مبحث آخر من مباحث الكتاب بموضوع "التوثيق المصطلحي عند المحدّثين"، فأبرز أنّ علماء مصطلح الحديث خصصوا ملفا لكل مصطلح من مصطلحاتهم يشمل:

- المعنى اللغوي للمصطلح - معناه الاصطلاحي - الاشتراك الحاصل بين استعمالهم للمصطلح واستعمالات العلوم الأخرى له - الاستعمال الأول للمصطلح - دلالته عند المتقدمين - دلالته عند المتأخرين - تعريفاته المتعددة - تعريفه النموذجي - موقع المصطلح ضمن المنظومة الاصطلاحية - مظانّ ذكر المصطلح والتآليف التي تضمّنت الإشارة إليه.[26]

ويستمرّ الباحث في المقارنة بين منجزات الأسلاف من المحدّثين ومنجزات المصطلحيين الغربيين الذين تحدّثوا عن العلاقات التصوّرية القائمة بين المصطلحات، وقدّموا رسوما بيانية تمثل أنماط الترابط بينها[27]، ويخبرنا الدكتور خيري بسبق علماء الحديث ل "هذا الصنيع (..) الذين وضعوا مصطلحاتهم وألفاظهم في الجرح والتعديل في مراتب رأسية وأفقية، مثل: وسط، إلى الصدق ما هو، إلى الضعف ما هو، قريب من أوعية الصدق، بعيد من أوعية الصدق، إليه المنتهى في الصدق، إليه المنتهى في الكذب".[28]

وضمن مسلسل المقابلة بين المنجز التراثي والمنجز الحديث والمعاصر يعقد الباحث مقارنة بين حديث المصطلحيين الغربيين عن النظريتين العامة والخاصة في علم المصطلح وتضمّن كتابات المحدّثين "علم المصطلح الخاص" الذي يخصّ دراسة المصطلحات الحديثية، و"علم المصطلح العام" الذي يرتبط عندهم بوسائل الوضع المصطلحي، وهو دليل – في نظره- على وعيهم بمصطلح "نظرية العلم".[29]

ويختتم الباحث بحثه بالإشارة إلى أثر علم مصطلح الحديث في العلوم العربية الإسلامية، كعلوم اللغة والنقد الأدبي وعلم التاريخ.

---

[21]- خيري قدري، ص: 73.
[22]- نفس المرجع، ص: 74.
[23]- نفس المرجع، ص: 75.
[24]- نفس المرجع، ص: 76، "التأسيس: إفادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله، وهو خيرٌ من التأكيد، لأن حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة". أحمد نكري، جامع العلوم في مصطلحات الفنون، الملقب "دستور العلماء"، تحقيق رفيق العجم وآخرين، طبعة مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى 1998، بيروت، ص: 227.
[25]- خيري قدري، نفس المرجع، ص: 77.
[26]- نفس المرجع السابق، ص: 83.
[27]- يحيل الكاتب في هذا الموضوع إلى كتاب "هربرت بيشت" و"جنيفر دراسكاو"، "مقدمة في المصطلحية"، ترجمة: محمد حلم هليل، طبعة مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2000، ص: 58.
[28]- خيري قدري، نفس المرجع، ص: 85.
[29]- نفس المرجع، ص ص: 85-87.

* ملاحظات عامة:

- يتميز هذا البحث بالاختزال في معظم مباحثه، فقد اقتصر الكاتب على تناول موضوعات البحث في فقرات موجزة، بل شديدة الإيجاز، وأتى على ذكر عناصر دون أخرى في سياق عرض أنماط التعريف (: التعريف بالمثال، التعريف الحكمي (القيمي) فقط)، وعرض آليات توليد المصطلح لدى المحدّثين باختصار يصل إلى حدّ الإخلال الذي يفتقد لمقوّمات البحث العلمي الرصين، ففي مبحث: "الوعي بدور الاشتقاق في وضع المصطلحات" يشير الكاتب إلى موسوعية المحدّثين بتمكّنهم من الجمع بين الصرف ومصطلح الحديث (وهو معطى يعرفه الخاص والعام بحكم تكاملية العلوم في كتابات الأسلاف)، وينبّه إلى سبق المحدّثين للمصطلحيين المعاصرين في عدة قضايا (ك: التوسع في مفهوم الاشتقاق، والاشتقاق من المعرّب، والاشتقاق من أسماء الأعيان) دون ذكر الأمثلة أو الشواهد التي تؤكد هاته الاستنتاجات، إنما قصارى جهده اختتام المبحث بالقول: "والنتائج كثيرة أوردتها في ثنايا هذا البحث إلا أني اكتفيت بعرض بعض منها"[30].

نفس الملاحظة تسري بمبحث: "دور النحت في وضع المصطلحات"، إذ يكتفي الدارس بمعالجة هذا الموضوع الخطير في أسطر خمسة، بذكر المصطلحات المنحوتة: "معنعن"، "مؤنن"، "مؤنأن"، "الترضى"، "البسملة"، "العبدلة"، دون تجشّم عناء توثيق المصادر التي وظفت المنحوتات، ودون ذكر سياقات استعمالها بنصوص المحدّثين، مع أنه سبق له التنبيه إلى أهمية السياق في الكشف عن معاني المصطلحات.[31]

- استند المؤلف على تمييز الباحث التونسي "عبد السلام المسدي" بين مفهومين للمصطلحية: "علم المصطلح"[32]، و"مصطلحية العلم"[33] ليستخلص أن علماء الحديث تنبّهوا بدورهم في القرون الماضية

---

[30]- خيري قدري، ص: 62.

[31]- نفس المرجع، ص ص: 62-63,

[32]- سبق أن ميزنا في دراستنا لمفهوم "مصطلحية" (Terminologie) بين دلالات متعددة تبلورت بمرور الزمن:
ويمكن القول عموما أن مفهوم "المصطلحية" تتباين درجة علميته من لغة إلى أخرى بحسب مستوى الدراسات المصطلحية في كل لغة، وقد شكّلت مصطلحيات اللغات الأنجليزية والفرنسية والألمانية أساس علم المصطلح الدولي، وعموما فقد عبر المفهوم أربع مراحل أساسية قبل أن يستقرّ في أذهان أهل الاختصاص الغربيين كعلم مستقل بموضوعه ومناهجه:
- المرحلة الأولى: حمل فيها اللفظ معنى استهجانيا، بحيث دلّ على الغموض والالتباس الدلالي الموجود في بعض الكلمات.
- المرحلة الثانية: اعتبِرَ فيها المفهوم دالا على مجموع اصطلاحات متن ما.
(كان بإمكاننا أن نتذرّع لدى ملاحظتنا اعتبار ديبوا (1973) "المصطلحية" (مجموعَ مصطلحات علم ما) بأن المفهوم بمعناه الدال على "علم" لم يختمر بعد في ذهنه، ولم يتداول كفاية زمن تصنيف معجمه اللساني، لكن إطلالة على أغلب المعاجم والموسوعات تكرّس نفس التصوّر- انظر موسوعة "Axis"على سبيل التمثيل. مما يبين أن اعتبار هؤلاء أن معنى المصطلحية الدال على قائمة مصطلحات معنى مقيّس (normmalisé) في حين أن المعنى الرابع الذي يجعله في مصاف العلوم غير مقيس في أوساط العلماء وأهل الفكر.
- Dubois (j)& (autres) (1973) , Dictionnaire de Linguistique-Paris- Larousse- p 486 .
وقريب من هذا المنظور تعريف "ويرسج" (Wersig) للمصطلحية بأنها رموز لغة ما في موضوع خاص، تتميز عن معجم اللغة العامة، وهي أيضا قائمة فرعية لمعجم يتضمن عناصر ليست متضمنة في المعجم العام).
- المرحلة الثالثة : ارتقى فيها المفهوم إلى درجة " فن" جرد المصطلحات ومعالجتها.
(انظر روبير ديبيك (1979): نفس المرجع السابق)
- المرحلة الرابعة : وصل فيها مفهوم "المصطلحية" إلى مرتبة "العلم" القائم بذاته.
انظر: خالد اليعبودي، المصطلحية وواقع العمل المصطلحي بالعالم العربي، مطبعة ما بعد الحداثة، فاس المغرب، 2004، ص:37-38.
انظر أيضا: -Vocabulaire Systématique de La terminologie, œuvre collective, éd 1979 office de La langue Française- Montréal (Canada)

إلى هذا الفرق، بدليل تسمية العلم الذي ينظر في المصطلحات الحديثية: "علم مصطلح الحديث"، وليس "مصطلحات علم الحديث".[34] ونحن وإن كنّا لا ننفي جهود المحدّثين في الدرس المصطلحي، فإننا مع ذلك نرى بأنّ المصطلح المركّب الذي استعملوه لنعت تخصصهم المعرفي يحتمل الدلالتين معا:

1- دلالة أن مصطلح الحديث يستحق أن يُفرد له علم مستقلّ ينظر في مبادئ الوضع المصطلحي، ومبادئ الرواية والدراية بأحوال السند ودقائق النقد.

2- دلالة أن المصطلحات موضع الدرس تخصّ علوم الحديث، وأنّ لفظة "العلم" تقترن بمجال "الحديث" لا بالمصطلح.

- أدرج الباحث ضمن الاصطلاحات الدالة على استناد المحدّثين إلى "علم نظري" مصطلح: "القوانين"، وقد ارتبط أساسا ب"قوانين الرواية"، غير أنّ الكاتب جمع في استشهاداته بين نوعين من القوانين:

- النوع الأول: قوانين الرواية

- النوع الثاني: قوانين اللسان العربي

وغنيّ عن الذكر أنّ كل نوع يشمل قطاعا معرفيا مختلفا لارتباط النوع الأول بمجال الحديث وتعلق الثاني بمجال اللغة.[35]

- من تجليات القصور بهذا البحث أيضا أن الكاتب يلجأ إلى الإحصاء ببذل معطيات تخصّ عدد المعربات (:اثنان وعشرون معربا) دون العمل على جرد هذه المعربات وذكر مواضع ورودها ولو بهامش المتن، فأي قيمة للجزم بالحقائق واللجوء إلى الإحصاء دون تحقيق ولا توثيق؟ !

- يفتقد البحث للتنسيق بين محاور فقراته بناء على وحدة الموضوع، إذ يعاين القارئ من خلال الاطلاع على خلاصات الكاتب في مبحث "الوعي بوسائل الوضع" إقحاما لتسع خلاصات لا صلة لها بالموضوع المدروس ضمن خمس عشرة خلاصة[36].

- يبدو أنّ الباحث تسرّع في إخراج البحث ونشره دون إخضاعه للمراجعة، إذ تتخلله أساليب تبسيطية تتضمن عبارات سطحية لا ترقى إلى مستوى البحث الأكاديمي الرصين، ممّا يؤكد صحة ما استهلّ به مقدمة التأليف من أن البحث في أصله محاضرة ألقاها على الطلبة. ولم يبذل الكاتب أيّ جهد لتخليص لغة البحث من هذه النزعة التبسيطية والطابع الحكائي، من أمثلة هذه التعابير:

- "بعد كل هذا ذهبت أقرأ لعلماء الفلسفة والاجتماع..."

- "أثناء كل هذا وجدت شيئا عجبا..."[37]

- " لم أسقط هذا المصطلح (النظرية) بمفهومه الحديث على مادة قديمة، بل أسقطته على جهدي أنا التنظيري.."[38].

---

[33]- يقول الباحث التونسي في هذا الصدد: "بين علم المصطلح ومصطلحية العلم فرق ما بين المعجمية والقاموسية، من كل زوجين جنس لبعض الزوج الآخر، فكأنما نضع المصطلح، ثم نبتكر علم وضع المصطلح، مثلما نضع القاموس ثم نبتكر علم وضع القاموس"، عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الطبعة الأولى، الدار العربية للكتاب، تونس 1984، ص: 55.

[34]- خيري قدري، نفس المرجع، ص: 12.

[35]- يستشهد الكاتب في سياق حديثه عن "القوانين" لدى المحدّثين بنصّ ل "السخاوي" في حديثه عن "اللحن" حين يعرّفه قائلا: " اللحن وهو عدم الجري على القوانين المستنبطة من اللسان العربي حين اختلاط العجم ونحوهم بالعرب واضطراب العربية بسبب ذلك" (الغاية في شرح الهداية، ص: 115).

[36]- نفس المرجع، ص ص:60-61.

[37]- خيري قدري، ص: 8.

[38]- خيري قدري، ص: 9.

وفي سياق التبسيط المندرج في إطار الخطاب التعليمي يقول الكاتب مخاطبا المتلقي: [وهو في الأصل يخاطب المتمدرس الذي وُجّه له هذا الدرس]: "والأمر سهل لو راجعتَ معلوماتك".[39]

وقد بلغت هذه العبارات أحيانا حدّ الابتذال، ذلك أن الكاتب اقترض ألفاظا أجنبية عامة لا صلة لها بمفاهيم الدرس المصطلحي (وكأنه يثبت لطلبته معرفته للغة الأجنبية على الرغم من خلوّ بحثه من مراجع أجنبية)، يقول كمثال على هذا الأسلوب الساذج:

"المصطلحات لا تباع في ال "Super Markets" ولا تستورد، بل تبدع أثناء إبداع العلوم".[40]

كما يفتقد البحث إلى تنسيق الأفكار الواردة به، لنتابع مع المؤلف رحلته في صياغة أفكاره وهو يقول: "كما أني بدأت من باب العلم العربي الإسلامي الذي أثر في كل العلوم العربية وإن شئت فاقرأ "المزهر" للسيوطي والنحو العربي وعلوم اللغة العربية والنقد العربي القديم"[41]. يتجلى الاضطراب إذن في تفريق الباحث بين العلم العربي الإسلامي من جهة والعلوم العربية من جهة أخرى، كما يتضح في الجمع بين كتاب مختص في القضايا اللغوية (: المزهر) والنحو العربي وعلوم اللغة العربية، مع أن علوم اللغة العربية تشمل النحو العربي ويمثّل كتاب السيوطي السالف الذكر أحد نماذجها الأساسية، ولو عكس الباحث الاتجاه لكان أجدى.

ومما يدلّ على هذا التسرّع خلوّ البحث من فهرس يكشف عن مباحث الكتاب فبالأحرى أبوابه وفصوله، كما وردت العناوين العريضة بمتنه خالية من أي ترقيم يكشف عن مدى ارتباط بعضها ببعض، علما أن محاضرات الأستاذ لطلبته تحتوي بالضرورة على هذه العناصر.

- تفنن الباحث في إصدار الأحكام الجاهزة دون تعزيزها بنصوص توثق صدقيتها، ها هو مرة أخرى يبتكر مصطلح "نظرية المراتب الدلالية"، ويرى أنها "مصطلح عربي تراثي يرادف نظرية المجالات الدلالية لها أصل عربي مطبّق عند علماء الحديث في ترتيبهم لمصطلحاتهم في منظومتهم الاصطلاحية الحديثية"[42]، وكما هو الحال فيما تقدّم من أحكام لا يستحضر الكاتب أيّ نصّ تراثي يؤكد استعمال الأسلاف لهذا الاصطلاح، ليوضح كيفية بلورته لنظريته ضمن نظريات العلم النظري لدى المحدّثين.

كما تضمّن البحث الكثير من المعطيات دون وصلها بحجّة مرجعية، من ذلك التأكيد على أنّ علم المصطلح نشأ بالغرب في القرن الثامن عشر.[43] والغالب أن المؤلف يخلط بين المصطلحية كعلم (علم المصطلح) والمصطلحية كمنظومة (رصيد مصطلحي بمجال معرفي) تتكون من وحدات معجمية خاصة. وقد عرفت أوروبا نهضة بداية القرن الثامن عشر تجلت في التصنيف والتدوين المصطلحيين إلى أن توّجت هذه الجهود بالتنظير لعلم يدرس هذه المنظومات المصطلحية المصنفة في العقد الثالث من القرن العشرين مع "فوستر" (Wuster)[44].

وقد وقع الباحث في هذا الخلط مع أنه سبق له الاستشهاد بكتابات أهل الاختصاص، ومن ضمنهم "عبد السلام المسدي" الذي تمّت الإحالة إليه في سياق التمييز بين "علم المصطلح" و"مصطلحات العلم".

- وفي نفس السياق يذكر الكاتب عناصر الجذاذة المصطلحية في سياق عناية المحدّثين بالتوثيق، وتخصيص ملف مصطلحي لكل مصطلح من مصطلحاتهم دون أيّ استشهاد يوثق معطى حضور هذه

---

[39]- نفس المرجع السابق.
[40]- خيري قدري، نفس المرجع، ص: 58.
[41]- نفس المرجع.
[42]- نفسه، ص: 72.
[43]خيري قدري، نفس المرجع، ص: 17.
[44]- للاستزادة في موضوع هذه النشأة يُنظر: خالد اليعبودي (2004)، المصطلحية وواقع العمل المصطلحي بالعالم العربي، الفصل الأول.

العناصر مجتمعة في معالجتهم للمصطلحات. فكيف يمكن للمتلقي أن يقتنع بصحة هذه المعطيات دون توثيق محور يتطرق لموضوع التوثيق عند المحدّثين، إن حديث الكاتب يظل حديثا افتراضيا يفتقد إلى الواقعية لاستبعاده العنصر التوثيقي في دراسة قضايا التوثيق المصطلحي ومعالجته لعناصر النظرية المصطلحية عند المحدّثين القدامى.

أما إن توخى الباحث تدارك الأمر باستحضار نص يؤكد اهتمام المحدّثين بالتوثيق المصطلحي خلط خلطا جليا بين اصطلاحات المحدّثين وفنون علم مصطلح الحديث، يقول في هذا الصدد:

"لم يقتصر الأمر على توثيق المصطلحات بالطريقة السابقة، بل ألف المحدّثون في كل مصطلح كتباً، يدلّ على هذا قول المحدّثين في الخطيب البغدادي: "وكلّ فن من فنون الحديث إلا وقد صنّف فيه كتابا مفردا"[45].

ويختتم الباحث موضوع التوثيق بدعوة أشدّ طوباوية ممّا عرضه من قبل قائلا:

"وليس بعد هذا التوثيق الاصطلاحي توثيقا، إلا أن نترجم هذه التوثيقات إلى كل لغات العالم لتعرف الشعوب جهود العرب في علم المصطلح[46]".

والراجح أن المتلقي أدرك مدى طموح هذا الباحث الذي يتوخى ترجمة جهود جميع المحدّثين إلى جميع لغات العالم، وهو يعلم خير العلم أن أقدس نص عند المسلمين (القرآن الكريم) لم يحقق بعد هذا المبتغى بنقل معانيه إلى كل لغات العالم، كما يعلم أن النشاط الترجمي بالعالم العربي يجتاز فترات عصيبة أمام الزحف المتواصل للمعارف الإنسانية والمادية بلغاتها الأصلية، إنه طموح يتعدى بأضعاف طموح الخليفة المأمون مؤسس بيت الحكمة ببغداد الذي اقتصر على الدعوة إلى ترجمة علوم الأوائل، كما يتعدى طموح المنظمة العربية للترجمة والمشرفين على مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم الذين تعهدوا بترجمة مائتي نص أجنبي إلى اللغة العربية من مختلف التخصصات المعرفية، لكن لا حقّ لنا مع ذلك بأن نقنّن أحلام الكاتب ونحدّ من خياله الجامح.

- تبيّن بمعاينة فقرات البحث أن الكاتب يعارض عملية جلب المفاهيم النقدية من خارج البيئة العربية الإسلامية، غير أنه يناقض هذا المبدأ حين يستشهد بنصوص الدارسين العرب المحدَثين كمحمود فهمي حجازي وعبد السلام المسدي والمشاركين في ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح ممّن استثمروا مستجدات البحوث اللسانية والمصطلحية في تعريف المصطلح وصلته الوثقى بالاستعمال، وفي تحديد المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات ووضعها، كما أحال في موضع لاحق على كتاب "هربرت" و"دراسكاو" (مقدمة في المصطلحية) المترجم إلى العربية في معرض إشارته إلى سبق المحدّثين علماء المصطلحية المحدَثين.
- يخلط الكاتب مرّة أخرى في موضوع ربط المصطلح بالاستعمال بين كثرة استعمال الحديث وكثرة استعمال المصطلح المخصّص لتحديد درجات مقبولية الحديث[47].
- بدل أن يتطرق الباحث في بحثه لمظاهر تأثير علم المصطلح الحديث في العلوم العربية الإسلامية من حيث المنهج ومن حيث المنظومة المصطلحية - وهي قضايا تطرق إليها الكثير من الدارسين في المشرق والمغرب- يكتفي بجرد عناوين كتابات الدارسين المحدثين التي تنظر في هذا الموضوع، [48]

---

[45]- ابن حجر، شرح النخبة،، ص: 29، عن قدري خيري، نفس المرجع السابق، ص: 83.

[46]- نفس المرجع، ص: 84.

[47]- انظر، ص: 5.

48- ومنها: بحث الدكتور أحمد جاسم النجدي، أثر علماء الحديث في منهج البحث الأدبي، مجلة المورد، العراق، مجلد 7، عدد 2، 1978.

كما يقوم بجرد مباحث كتاب الدكتور "شرف الدين الراجحي" التي تبحث في معالم هذا الأثر،[49] فمتى أغنى ذكر العناوين عن عرض القضايا وتحليلها والتعليق عليها في البحث العلمي الرصين؟ !

- يُخرّج الكاتب من تعابير الأقدمين واصطلاحاتهم أكثر مما تطيق من معانٍ، فينبّه إلى تضمّن لفظة "اصطلاح" معنى "منهج المحدّثين في الوضع المصطلحي" ومعنى "علم الاصطلاح"[50]، ونحن لا نستشقّ من نص ابن عبد البرّ الذي استشهد به الكاتب دلالة على المعنيين السالفين، وإنما يشير في قوله: "هذه أسماء اصطلاحية"[51] إلى معنى التواطؤ، وهو النواة الدلالية الأساسية في لفظة "اصطلاح".
- ومن الملاحظات ما يتعلق بالطباعة، وبالتحديد ما يتصل برقن الجزء الأول من العنوان بالخط العريض (: النظرية العربية في علم المصطلح) ورقن الجزء المتبقي بالخط الرقيق (: من خلال جهود علماء مصطلح الحديث) مع أن المجال المعرفي الذي يدرس الكاتب مصطلحاته هو مجال "مصطلح الحديث"، ولا يخفى ما في هذا التباين الرقني من إيهام المتلقي بأنّ البحث يرمي إلى صوغ "نظرية عربية في علم المصطلح" قائمة بذاتها مستقلة عن أيّ ممارسة تطبيقية تربط المجال النظري بالمجال المعرفي الذي يستثمر مبادئ هذه النظرية.
- ومن مفارقات البحث ما يصرح به المؤلف في فقرة أنّ الأبحاث التي اطلع عليها والمنشورة بمجلتي "اللسان العربي" و"دراسات مصطلحية" "تكوّن نظرة عربية مائة في المائة (100%) في علم المصطلح"[52]، ويتراجع في فقرة أخرى ليثبت قصور الدارسين في تأسيس هذه النظرية، مع أنهم "من الباحثين الكبار سنًّا ومقاما"، "ذلك أن المادة التي بين أيديهم لم تسعفهم ولن تسعفهم[53]" لتحقيق هذا الغرض.

ومن تجليات طغيان المفارقات بهذا التصنيف: تصريح الباحث بدوره الاجتهادي في ترتيب عناصر النظرية المصطلحية، ثم التعقيب بأن هذا الترتب سبقه "إليه علماء الحديث أنفسهم".[54]

وبحث الدكتور محمد ضاري، الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، بغداد، الطبعة الأولى، 1982.

[49]- وهي: - آداب المحدّث واللغوي – طرق الأخذ والتحمّل عند المحدّثين واللغويين – نقد السند عند المحدثين واللغويين – الجرح والتعديل عند المحدّثين واللغويين – التصحيف والتحريف عند المحدّثين واللغويين – نقد المتن عند المحدّثين واللغويين – المصنفات الجزئية والخاصة عند المحدّثين واللغويين:

شرف الدين الراجحي، مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1983.

[50]- خيري قدري، نفس المرجع، ص ص 89-90.

[51]- قد سبقت الإحالة إلى نص ابن عبد البرّ فيما تقدّم.

[52]- خيري قدري، نفس المرجع، ص: 7.

[53]- المرجع السابق، ص: 8. وفي صلة بهذا الموضوع يُلاحظ تذبذبٌ آخر للكاتب في إصدار الأحكام يكشف عن تذبذب آخر يتراوح بين النرجسية والموضوعية، يقول في فقرة مخصصة لعرض الدراسات السابقة التي تناولت محور الكتاب بالدرس: "لم أجد في مؤلفات دارسي علم المصطلح من بدأ في تنظيره لهذا العلم بجهود المحدّثين في وضع المصطلحات ووعيهم بهذا الوضع والتنظير له، حيث انشغل الدارسون بجهود العلماء العرب التجريبية في وضع مصطلحاتهم، أو جهود الفلاسفة المسلمين"، ثم يصرّح في فقرة أخرى تنسخ الحكم السابق قائلا: "وقد سبقني إلى التنبيه إلى جهود علماء الحديث في وضع المصطلح أستاذنا الدكتور صلاح فضل، حيث تقدّم ببحث لندوة عقدتها كلية الآداب بفاس عن جهود ابن دقيق العيد في كتابه "الاقتراح في بيان الاصطلاح"". (ندوة المصطلح النقدي وعلاقته بمختلف العلوم، مجلة كلية الآداب، فاس، المغرب 1988، انظر : خيري قدري، المرجع السابق، ص: 14).

ثم يشير الكاتب في فقرة ثالثة إلى جملة من الدراسات اهتمت بهذا الموضوع كان "عيّالاً عليها بالمعنى الدقيق للكلمة" (نفس المرجع، ص: 15).

[54]- نفس المرجع السابق.

- يشكو البحث من ضعف شديد فيما يخصّ استثمار نتائج الأبحاث المصطلحية الغربية التي عرفت ازدهارا وتوسّعا في العقود الأخيرة، ذلك أن المصطلحية لم تتأسس كعلم قائم بذاته وتلج المجال التنظيري المستند إلى ركائز نظرية جلية سوى مع أب المصطلحية الحديثة "أوجين فوستر" (Eugène Wuster) و"هلموت فيلبر" (Helmut Felber)، وقد عرفت المصطلحية بعد مرحلة التأسيس والاستقلال عن العلوم التي ارتبطت بها لقرون طويلة مرحلة أخرى هي مرحلة التطور والتوسّع بظهور نظريات ومدارس متعددة لا سيما بعودة المصطلحية إلى استثمار نتائج البحث اللساني وبقية العلوم الإنسانية، فظهرت تيارات مصطلحية شتى كالمصطلحية الاجتماعية والتواصلية والمعرفية والحاسوبية والنصية والثقافية.. وتضمن كل اتجاه من هذه الاتجاهات هيكلا نظريا يرسم من خلاله تصوّرا لكيفية دراسة المصطلح بالنظر إلى أسس الاتجاه ومرتكزاته.
- كما أن من مفارقات البحث أيضا: العزم على استخراج عناصر نظرية مصطلحية لدى الأسلاف دونما حاجة إلى الاستعانة بمنجزات الخلف (بمن فيهم المصطلحيون الغربيون)، ثم التراجع عن هذا المبدإ في سياق حديثه عن الإبداع المصطلحي الذي "لن يتوفر عند المعاصرين (..) حتى ينطلقوا من أرضية عربية (..) ولا يمنع هذا الاستفادة من كل العلوم العربية والغربية، مع إخلاص النية في حب التراث".[55] وبغضّ النظر عن هذه المفارقة فالإشكال لا زال قائما إذ لم يوضّح الكاتب النهج الأمثل الذي سيُمكّن الباحثين من التوفيق بين التراث والعلوم الغربية الوافدة.
- يتضمن البحث أحكام لا تخلو من مجازفة دون تقديم الدليل الملموس الذي يؤكد صحتها، من ذلك قول الكاتب: "علم الحديث هو أول علم في الثقافة العربية الإسلامية"، ويستند في إصدار هذا الحُكم على نص للخطيب البغدادي (ت 463 هـ) صاحب كتاب "تقييد العلم" مع أن هذا العالم عاش في القرن الخامس الهجري، علاوة على أن حقيقة مصدرية القرآن في نشأة العلوم الإسلامية لا تحتاج إلى برهنة، كما يتبيّن من خلال اهتمام العلماء بجمع نصوص الوحي، والتعريف بأسباب نزول الآيات، والأحرف التي نزل بها القرآن والرسم العثماني للمصحف، والإعجاز القرآني والنسخ في القرآن، والقصة القرآنية، وكيفية نزول القرآن والتمييز بين المكي والمدني، وبدليل تأخر عملية تدوين السنة النبوية، خوفا من اختلاط الحديث النبوي الشريف بآيات القرآن الكريم في المرحلة الأولى، فقد روى أبو سعيد الخدري أن رسول الله (صلعم) قال : لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه[56].

خاتمة:

خلاصة القول أن موضوع هذا الكتاب في غاية الأهمية بما أن الكاتب حاول أن يستقصي نصوص الأسلاف من المحدّثين لاستخلاص نظرية مصطلحية أصيلة تغني عن استلهام النظريات المصطلحية الوافدة من الغرب، غير أن مثالب التأليف المتعددة (التي تمسّ اللغة والمنهج وطريقة العرض) أفقدته هذه الأهمية، التي اقتصرت على العنوان فقط (مع ما في العنوان بدوره من هنات).

---

[55]- خيري قدري، المرجع السابق، ص: 58.
[56]- مقدمة ابن الصلاح ، ص: 296